الاسلحة الفرنسيّة في ميزان التسلح

تختلف الاراء في قرارفرنسا برفع الحظر عن تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط · فهناك من يقول انه لمصلحة اسرائيل، وهناك من يقول انه لمصلحة العرب، وفي فرنسا يقولون انهم يريدون اقامة نوع من التوازن في تصدير الاسلحة ·

ومع ان قرار الرئيس الراحل شارل ديغول بحظر تصدير الاسلحة يوم كانت اسرائيل هي المشتري الوحيد للاسلحة الفرنسية كان لمصلحة العرب ، فان ذلك لم يمنع اسرائيل من ان تتدبر مصادر اخرى سواء في تسلحها الثقيل او في الحصول على قطع للاسلحة الفرنسية ·

ومهما كانت الحجج التي يحتج بها كل فريق من فرقاء تفسير القرار الفرنسي الاخير برفع الحظر ، فان ما لا يختلف عليه اثنان هو انه كان بالدرجة الاولى لمصلحة فرنسا بالنظر الى ما تعانيه من عجز في ميزان مدفوعاتها وبالنظر الى ان تصدير الاسلحة هو مورد مهم في تغطية هذا العجز ·

ولا شك في ان بعض الاسلحة الفرنسية مفيد للعرب · ولكنها ليست اسلحة اساسية ، ولا هي ستشكل السلاح الاهم للجيوش العربية الاساسية المقاتلة ، وهي جيوش مصر وسوريا والعراق التي تعتمد السلاح السوفياتي منذ زمن طويل ـ ولذلك فان الاسلحة التي سيشتريها العرب من فرنسا ، على فائدتها ، لن تقلب ميزان التسلح بصورة جذرية ·

فلا هي تشكل البديل للسلاح الاميركي لدى اسرائيل بالشكل الذي يجعلها مستقلة ، عن مصدر تسلحها الاساسي ، ولا هي تشكل البديل للسلاح السوفياتي لدى الجيوش العربية الاساسية بحيث يجعلها اقل اعتمادا على مصدر تسلحها الاول ·

والاحتمال الارجح ، اذن ، هو ان المشترين العرب للسلاح الفرنسي هم بالدرجة الاولى من الدول التي تملك فائضا ماليا كبيرا ـ كدول الخليج ـ وهي دول لا تواجه اعباء قتالية · وهذا هو المخرج الذي يحل مشكلة فرنسية باقل حرج ممكن من حيث انه لا يشكل خللا بموازين التسلح الاساسية في المنطقة ·

وبهذا المنظار يبدو فعلا ان قرار الحظر لم يعد ذا موضوع الا من حيث انه يشكل ضررا لفرنسا في سوق لها فيها منافسون ·

على ان كل سلاح ، مهما كان مصدره يبقى مفيدا للعرب اذا وضع في المعركة ·

سليمان الفرزلي